

بيان مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بمناسبة موسم الحج لعام 2023

عبدالحق خرباش، 26.06.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت



بيان مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بمناسبة موسم الحج لعام 2023

في غضون ساعات قليلة، سيبدأ موسم الحج لعام 2023 (1444 هجرياً). وستتوجّه ملايين المسلمين من كل بقاع الأرض إلى مكة المكرمة. وللحج هذا العام أهمية كبرى نظراً لعودته إلى وضعه الطبيعي، فمن المتوقع أن تزيد أعداد الحجاج بعد 3 سنوات من فرض تدابير خاصة بسبب جائحة كوفيد-19.

واستمراراً لشراكتنا القوية والطويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية، أوفدت منظمة الصحة العالمية بعثة تضم خبراء من مكتب المنظمة الإقليمي ومكتبنا القطري في المملكة العربية السعودية، للعمل عن كثب مع وزارة الصحة السعودية بشأن تدابير التأهب المناسبة في مجال الصحة العامة للوقاية من أي فاشيات محتملة للأمراض، ولتقديم الدعم حسب الحاجة.

ونحن على ثقة بأن وزارة الصحة وجميع الهيئات المعنية بالحج لا تدخر جهداً في هذا الصدد، وأن التدابير الاحترازية التي تكفل سلامة حجاج بيت الله الحرام قد طُبِّقت وفقاً لمتطلبات اللوائح الصحية الدولية (2005). وتشمل هذه التدابير: الترمصّد الفعال لضمان اكتشاف أي فاشية من فاشيات الأمراض المعدية بين الحجاج والتصدي لها فوراً، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والإصحاح السليم، وسلامة الأغذية، والتلقيح، والتواصل بشأن المخاطر، والاستجابة في الوقت المناسب.

وقد أثبتت هذه التدابير في السنوات السابقة فعاليتها الكبيرة في ضمان سلامة الحجاج وصحتهم، ولم يُبلّغ عن أي فاشيات مرضية أو غيرها من مشكلات الصحة العامة. كما أن الدروس المستفادة من الاستجابة لكوفيد-19 من المفترض أن تساعد على جعل هذه التدابير

أكثر فعالية وتأثيراً.

ورغم سعادتنا بأن كوفيد-19 لم يعد يمثل طارئة صحية عامة تسبب قلقاً دولياً، كما أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 5 أيار/ مايو 2023، فإنه لا يزال يمثل مشكلة صحية مستمرة، وعلينا أن نظل يقظين، وأن نواصل تطبيق تدابير الصحة العامة الوقائية في صفوف الحجاج بما يتفق مع رؤيتنا الإقليمية 2023 للصحة للجميع وبالجميع.

وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لجميع العاملين والمتطوعين في مجال الرعاية الصحية الذين يسهمون في الحج هذا العام، من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية للمساعدة على حماية صحة الحجاج.

وأتمنّى لجميع الحجاج أن يكون حَجُّهم مبروراً، وأن يعودوا آمنين إلى ديارهم بعد الانتهاء من رحلتهم الروحانية في الأرض المقدسة هذا العام.



حصري ناصر عبدالصمد في حوار خاص بث على قناة أسامة بنعبدالله الليلة

عبدالحق خرباش، 09.06.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت



أثرت الصمت إحتراماً للمؤسسة الإعلامية والشعب القطري خوفاً من

إستغلال الموضوع لتصفية الحسابات ، أيضا لدي علاقات طيبة مع الزملاء الصحفيين ، 26 سنة خرجت من الباب الكبير ومرفوع الرأس وبشرفني نظرا للتضامن الكبير من طرف قطر والمغاربة ذكورا وإناثا ، لن أنجر للمشكل وأحترم قطر ولن أخوض في المشكل عشت وكأني في بلدي ، لهم مكانة في قلبي ، حتى لو عدت للمغرب ستبقى الجزيرة شامخة ، وإذا أخطأ شخص في حقي فالتاريخ بيننا ، مشروعى هو العودة للمغرب ، وأعيش بين أحضاني عائلتي ، وأستقر بالرباط ، شكرا لكل المغاربة ذكورا وإناثا شكرا كبيرا ، أصلي من تازة وكنت أشجع الفتح الرياضي والمغرب الفاسي ، تركت مكانة طيبة في قطر ، أتفادى الحديث عن موضوع الجزائريين داخل الجزيرة ، لكن هناك هجوم على الوحدة الترابية المغربية ، ورموز البلد وأترك الأمر للمؤسسة للتدخل حول الأمر ، هناك ترتيبات قبل وصولي للمغرب ، لدي 4 أبناء .. سجلت أحدهم بالرباط . زوجتي مغربية من تازة وأصولها من مراكش وكانت سندا لي لحد الآن لم أفكر في جديد عملي ، الآن أفكر في بيتي ، خرجت معززا مكرما من لدن قطر والمغاربة ، الجزيرة لا تقم على فرد ، العلاقات القطرية المغربية في أوجها ، والدليل المونديال حاكم قطر شجع المنتخب وهذا مؤشر جميل ، وهناك صورة لجلالة الملك مع أمير قطر في عز الحصار ، الشخص /الذي ظلمني الله يسامحوا/ حاول البعض الركوب . لضرب العلاقة القطرية المغربية لذلك لزمتم الصمت عن ظلم شخص لي



وزارة العدل .. المؤتمر الإقليمي حول " تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا

عبدالحق خرباش. . 05.06.2023
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة hakikanews.net



وزارة العدل . المؤتمر الإقليمي حول " تعزيز التعاون القضائي في
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
تنظم وزارة العدل يومه الاثنين 05 يونيو وبشراكة مع الاتحاد
الأوروبي EU AML/CFT GLOBAL FACILITY و معهد سيراكيوز الدولي
للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان THE SIRACUS INTERNATIONAL

المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF GAFIMOAN من 05 إلى 07 يونيو 2023 ، الرباط ، المؤتمر الإقليمي حول " تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من أجل مقاربة متكاملة مندمجة للتحقيقات والمتابعات في مجال مكافحة غسل الأموال"

أشاد السيد الوزير في كلمة ألقاها بالمناسبة على الاختيار الموفق للمملكة المغربية لعقد هذا المؤتمر الذي يهدف إلى مكافحة جريمة غسل الأموال، وكذلك بجهود المملكة المغربية في هذا المجال وخروجها من المتابعة المعززة وفق الآجال المحددة، كما أثنى على اختيار المواضيع المبرمجة في جدول أعمال هذا المؤتمر.

وأضاف السيد الوزير أن تنظيم مؤتمر إقليمي بهذا الحجم حول موضوع ذو راهنية كبرى له أهمية بالغة سواء من حيث ظرفيته أو من حيث حجم الحضور بفعل التمثيلية الواسعة الرفيعة المستوى لـ 21 دولة عضو في مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما أكد السيد الوزير على أن جريمة غسل الأموال قد تجاوزت قدرة الدول الفردية على مكافحتها، وأصبح التعاون الدولي في هذا الصدد عنصراً هاماً لمواجهة والحد من انتشارها، نظراً لتزايد نشاطات الجريمة المنظمة وتأثيراتها السلبية التي تمس مصالح الدول جميعاً، خاصة إذا ما نظرنا إلى تطور حركة العائدات الجرمية وأنشطة غسل الأموال التي تتم داخل المحيط الدولي وعبر الحدود الوطنية، فإنه يجب أن تكون الإجراءات المتخذة لمكافحتها متعددة الجوانب وتتضمن ترتيبات وتدابير ومتابعات قضائية عالمية وإقليمية وثنائية ووطنية.

وأوضح السيد الوزير أن التعاون القانوني والقضائي بين الدول إحدى الضرورات اللازمة لمواجهة الأنشطة الإجرامية المستحدثة، على نحو يتكامل مع القوانين الوطنية، وينسجم مع المفهوم المتقدم للتعاون الدولي أكثر مع ظاهرة غسل الأموال، وذلك لاقترانها بظاهرتين معاصرتين، أولهما ظاهرة التقدم العلمي، وثانيهما هي ظاهرة العولمة. فالتعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال يتحقق من خلال الرقابة المتبادلة ما بين الدول على عمليات تحويل ونقل الأموال والأوراق المالية بين مختلف البلدان.

وبين السيد الوزير أن وزارة العدل تولي لموضوع مكافحة جريمة غسل الأموال أهمية كبرى ضمن استراتيجيتها سواء في إطار التوجهات العامة المعتمدة في مجال السياسة الجنائية، أو على مستوى مواكبة هذه الأخيرة لباقي توجهات السياسة العمومية للدولة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال الجهود العديدة للمؤسسات

والفاعلين الوطنيين، وانخراطها في الممارسات الاتفاقية الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة خاصة المنظمة. وفي ختام كلمته، شدد السيد الوزير على أن المواجهة الحاسمة لجريمة غسل الأموال لن تتأتى إلا من خلال تبادل التجارب بين الدول وربط أواصر التعاون بين مختلف السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية ، وكذا النهل من خبرة الخبراء والمختصين الدوليين والوطنيين، مما سيسفر عن توصيات ومقترحات من شأنها توجيه صانعي القرارات الى تبني مقاربات ناجعة وفعالة.



عدم قدرة المجلس الوطني تنظيم انتخابات في أوانها

عبدالحق خرباش.. 30.05.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة



دفعت الحكومة لإحداث هذه اللجنة ولعل أبرزها عدم قدرة المجلس

الوطني تنظيم انتخابات في أوانها أو حتى بعد تمديد ولاية مكتبها، كما أكدت أن مهام هذه اللجنة مؤقتة ومحددة.



غموض الرؤية وغياب العمل بخط تحريري واضح عند معظمها .

عبدالحق خرباش. . 17.05.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة hakikanews.net



دعت فاطمة الحساني، المستشارة البرلمانية عن فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى ضرورة تنظيم المقاولات الإعلامية الإلكترونية، مبرزة أنها تعيش حالة من الفوضى، وأنها أصبحت، في بعض الأحيان، مرتعا للتشهير والابتزاز ونشر المعطيات الشخصية والأوضاع الاجتماعية الأسرية، التي لا تستحق أن تكون موضوع متابعة من الرأي العام.

وأضافت الحساني، في تعقيب لها على جواب لوزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد المهدي بنسعيد، خلال جلسة للأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين، أمس الثلاثاء، أن هذه المواقع، التي يتجاوز عددها 1200 موقع، أصبحت تشكل مصدر قلق متزايد، نتيجة غموض الرؤية التي

تشتغل بها، وغياب العمل بخط تحريري واضح عند معظمها.

وأكدت أن القطاع يعرف نوعا من الفوضى، لأنه غير منظم ويحتاج إلى حكمة، حتى يكون بمثابة مقابلة عمومية منظمة، تلتزم بالصحافة المهنية التي تحترم أخلاقيات المهنة.

وزادت: "هذا يمسننا نحن كمجتمع، ونحن معنيون بهذا القطاع كمجتمع ودولة، وأتمنى أن يكون هاجس أصحاب المهنة هو التنظيم الذاتي للمهنة، والاشتغال على المقابلة الإعلامية في المجال الإلكتروني، لأنها أصبحت أمرا واقعا، خصوصا أمام تراجع الصحافة المكتوبة".

في المقابل، لم تنكر الحساني الإيجابيات التي تتمتع بها الصحافة الإلكترونية، حيث تمكن توفير المعلومة بسهولة وآنية وفي وقتها الحقيقي بالصورة الحية، من أماكن الأحداث، إضافة إلى تسليط الضوء على مختلف القضايا.

ودعت إلى تحيين الاتفاقية الجماعية حتى تؤطر عمل الصحفيين المهنيين، ويتم الاشتغال على الصحفي المهني حتى يتم ضمان حقوقه وتمكينه من تعويضاته المهنية.

وأضافت: "ما أحوجنا إلى إعلام حقيقي وفعلي يتوفر على شروط الإعلام المهني، فالإعلام صورة للدولة، ولذلك لابد من الاشتغال على الإعلام العمومي والمواقع الإلكترونية، فلا يختلف اثنان اليوم على أن المواقع الإلكترونية أصبحت مصدرا للأخبار وتتبع الأحداث في حينها، نظرا لانتشارها ووصولها إلى مختلف ربوع المملكة، بمعدل انتشار وصل إلى 56 في المائة".



عبدالحق خرباش .. 10.05.2023 كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net تهانينا الحارة لجيل الغد

عبدالحق خرباش .. 10.05.2023
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net
تهانينا الحارة لجيل الغد



المنتخب المغربي أقل من 17 سنة يفوز على الجزائر بنتيجة 3/0
فاز المنتخب المغربي لأقل من 17 سنة، و ثم تسجيل صفحة جديدة في
تاريخ الكرة الوطنية خارج الميدان ، وذلك على إثر الانتصار الساحق
والمستحق على نظيره الجزائري (3-0)، جرت المقابلة على أرضية ملعب
"الشهيد حملاوي"، لحساب الدور ربع النهائي من كأس أمم أفريقيا.
واصطف المنتخب المغربي بنظيره السنغالي في نصف نهائي المسابقة،
حيث سيواجه المتأهل من مالي والكونغو على أرض الجزائر .





صاحب الجلالة الملك محمد السادس يت رأس جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2027-2020

عبدالحق خرباش .. 09.05.2023
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يت رأس جلسة عمل خصصت لتتبع
البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي
2027-2020
في ما يلي بلاغ للديوان الملكي : "ت رأس صاحب الجلالة الملك محمد

السادس، نصره الله، اليوم بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار العناية والرعاية السامية التي يوليها جلاله الملك، حفظه الله، لقضية الماء ذات الطابع الاستراتيجي، والتي كانت، على الخصوص، موضوع التوجيهات الملكية الهامة التي تضمنها خطاب افتتاح البرلمان في أكتوبر الماضي وثلاث جلسات عمل ترأسها جلالته. وخلال هذه الجلسة، قدم وزير التجهيز والماء نزار بركة عرضا بين يدي جلاله الملك حول الوضعية المائية وتقدم تنفيذ مختلف مكونات هذا البرنامج.

وهكذا، وتماشيا مع التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تسريع وتيرة هذا البرنامج وتحسين محتوياته، تم تخصيص اعتمادات إضافية هامة بما يمكن من رفع ميزانيته الإجمالية إلى 143 مليار درهم. وتمت الإشارة في هذا الإطار إلى :

- تسريع مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق وأم الربيع، حيث يتم حاليا إنجاز الشطر الاستعجالي لهذا الربط على طول 67 كلم؛

- برمجة سدود جديدة، وتحسين تكاليف حوالي 20 سدا يتوقع إنجازها، والتي ستمكن من الرفع من قدرة التخزين ب 6.6 مليار متر مكعب من المياه العذبة؛

- تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات لتحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛

- تعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي، من خلال توسيع التغطية لتشمل المزيد من الدواوير وتعزيز الموارد اللوجستية والبشرية المعبأة.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الوضع المناخي والمائي الذي أثر هذه السنة، مرة أخرى بشكل سلبي، على سير الموسم الفلاحي وتوفر المراعي، أعطى جلاله الملك، نصره الله، تعليماته السامية للحكومة لتفعيل، وعلى غرار السنة السابقة، الإجراءات الاستعجالية لبرنامج مكافحة آثار الجفاف.

وفي الختام، حث جلالة الملك القطاعات والهيئات المعنية، إلى مضاعفة اليقظة في هذا المجال الحيوي، والتحلي بالفعالية في تنفيذ المشاريع المبرمجة وفقا للجدول الزمني المحدد.

حضر جلسة العمل هاته رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش، ومستشار صاحب الجلالة السيد فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية السيد عبد الوافي لفتيت، ووزيرة الاقتصاد والمالية السيدة نادية فتاح، ووزير التجهيز والماء السيد نزار بركة، ووزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة السيدة ليلي بنعلي، والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السيد عبد الرحيم الحافظي.



توقيف 13 شخصا موالين لما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية" الإرها بي

عبدالحق خرباش. 27.04.2023.
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net



توقيف 13 شخصا موالين لما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية" الإرهابي تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بتنسيق وثيق مع المصالح الولائية للشرطة القضائية، اليوم الخميس، من توقيف 13 شخصا موالين لما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية" الإرهابي، تتراوح أعمارهم بين 19 و 49 سنة.

وأوضح بلاغ للمكتب أن النيابة العامة المكلفة بقضايا الإرهاب والتطرف قد قامت بالإشراف المباشر على إجراءات التدخل وتوقيف المشتبه فيهم، وذلك في عمليات أمنية شملت مدن الدار البيضاء وبني ملال والمحمدية، وخنيفرة وتمارة وتيفلت، وطنجة والقصر الكبير والريصاني وبركان.

وقد أسفرت عمليات التفتيش المنجزة بمنازل الموقوفين عن حجز مجموعة من المعدات والدعامات الرقمية، التي سيتم إخضاعها للخبرات التقنية الضرورية، بالإضافة إلى إصدارات مكتوبة تتضمن خطب لمنظري الفكر المتطرف، ومنشورات تبيح العمليات الانتحارية وتحرض على العنف.

وتشير المعطيات الأولية للبحث، يضيف البلاغ، إلى أن بعض المشتبه فيهم تورطوا في الإعداد لتنفيذ مشاريع تخريبية استهدفت منشآت حيوية وطنية حساسة، إضافة إلى عناصر ومؤسسات أمنية في إطار عمليات "الإرهاب الفردي"، حيث انخرطوا فعليا في التحضير المادي لهذه المخططات عن طريق رصد وتحديد الأهداف، بالموازاة مع القيام بأبحاث مكثفة بغية الحصول على المعلومات بخصوص كيفية صناعة المتفجرات.

كما أوضحت التحريات أن بعض المشتبه فيهم تمكنوا من نسج علاقات مشبوهة مع عناصر إرهابية خارج المغرب بهدف التنسيق للإلتحاق بإحدى فروع تنظيم "داعش" خاصة بمنطقة الساحل والصحراء.

وقد تم الاحتفاظ بالأشخاص الموقوفين تحت تدبير الحراسة النظرية، على ذمة البحث القضائي الذي يجريه المكتب المركزي للأبحاث القضائية تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع

مخططاتهم ومشاريعهم الإرهابية، وكذا رصد التقاطعات والارتباطات الإقليمية والدولية المحتملة لهم بالتنظيمات الإرهابية خارج المغرب.



تعيين ستة قضاة في مناصب المسؤولية القضائية ببعض محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية للمملكة

عبد الحق خرباش.. 22.04.2023
hakikanews.net كاتب صحفي ومدير



أعلن المجلس الأعلى للسلطة القضائية أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تفضل وأعطى موافقته

المولوية السامية على تعيين ستة قضاة في مناصب المسؤولية القضائية ببعض محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية للمملكة، وكذا تعيين الفوج 44 من الملحقين القضائيين في السلك القضائي وأوضح بلاغ للمجلس، منشور على موقعه الرسمي، أن هذه التعيينات تشمل قاضيان في مهمة الرئيس الأول بكل من محكمتي الاستئناف بمراكش ووسطات، واثنان في مهمة الوكيل العام للملك لدى كل من محكمتي الاستئناف بفاس وبني ملال، واثنان آخران في مهمة وكيل الملك لدى كل من المحكمتين الابتدائيتين بسلا وبرشيد.

وبخصوص القضاة الذين جرى تعيينهم للقيام ببعض مهام المسؤولية القضائية، يبرز اسم القاضي محمد المسعودي، نائب الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، الذي سيعين للقيام بمهام وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسلا.

ويبرز اسم القاضي المسعودي كممثل للنياحة العامة لاستئنافية الدار البيضاء، أكبر دائرة قضائية في المملكة، في ملفي "الزفافي ومن معه" وكذا ملف الصحافي توفيق بوعشرين.

وتتمثل باقي الأسماء في:

مصطفى آيت الحلوي، الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بوسطات .. سيعين للقيام بمهام الرئيس الأول بمحكمة الاستئناف بمراكش.

رشيد تاشفين، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس .. سيعين للقيام بمهام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بوسطات.

عبد الرحيم زيدي، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف ببني ملال .. سيعين للقيام بمهام الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس.

محمد الجعفري، المحامي العام لدى محكمة النقض .. سيعين للقيام بمهام الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف ببني ملال.

عزيز مدني، نائب وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسلا .. سيعين للقيام بمهام وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية ببرشيد.

وأضاف البلاغ أن صاحب الجلالة تفضل، أيضا، وأعطى موافقته المولوية السامية على تعيين ملحقين قضائيين في السلك القضائي. ويتعلق الأمر بالفوج الرابع والأربعين (44) من الملحقين القضائيين الذي اجتاز بنجاح امتحان نهاية التكوين بالمعهد العالي للقضاء خلال أكتوبر 2022، ويتكون من 150 عنصرا 39 ملحقة قضائية و111 ملحقا قضائيا، 90 منهم تلقوا تكويننا عاما، و40 تلقوا تكويننا في القضاء التجاري و20 تلقوا تكويننا في القضاء الإداري.

وأشار بلاغ المجلس إلى أن جلالة الملك وافق على تعيين 56 قاضيا للحكم بالمحاكم الابتدائية والمراكز القضائية، و36 نائبا لوكيل الملك لدى هذه المحاكم، وكذا تعيين 35 كقضاة للحكم بالمحاكم الابتدائية التجارية و3 آخرين نوابا لوكيل الملك لدى هذه المحاكم، ثم 20 قاضيا بالمحاكم الابتدائية الإدارية.



محكمة الاستئناف توزع 40 عاما سجنا على 3 متهمين في ملف "طفلة تيفلت"

عبدالحق خرباش.. 14.04.2023
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net



هسبريس – أمال كنين

قضت محكمة الاستئناف بالرباط بالسجن عشر سنوات في حق متهمين اثنين، وعشرين سنة في حق المتهم الثالث مع رفع مبلغ التعويض إلى أربعين ألف درهم يؤديها المتهمان الأولان، و60 ألف درهم للمتهم الثالث.

يأتي هذا الحكم خلال ثاني جلسات استئناف الحكم في قضية الطفلة سناء، التي انطلقت عند منتصف أمس الخميس ولم تنته حتى الساعة الأولى من اليوم الجمعة مع توقف فقط لساعتين عند موعد الإفطار.

قضية الطفلة سناء، 12 سنة، شددت الرأي العام الوطني والدولي خلال الأيام الماضية، بعد أن أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً وصف بـ "الصادم"، وكان قضى فقط بسنتين في حق المتهمين الثلاثة، رغم أن الخبرة الجينية أثبتت أن واحداً من المعتصبين هو أب طفلها (سنة وأربعة أشهر) بنسبة 99 في المائة.

في المقابل شدد المحامي محمد الصباري على أن "الملف فيه معارك أخرى، على رأسها معركة إثبات نسب الطفل الذي نتج عن هذا الاغتصاب".

وقررت المحكمة فتح تحقيق مع طفلة شاهدة، ويتعلق الأمر بقريبة أحد المتهمين التي قالت الضحية إنها كانت حاضرة أثناء تعرضها للاغتصاب.

وفي هذا الإطار قال مولاي سعيد العلوي، محامي الضحية، إنه تقرر فتح ملف تحقيق في حق الشاهدة، "التي عوض أن تكون صديقة وشريكة للضحية في اللعب هي طرف أصيل في ارتكاب الجرائم". واستمعت المحكمة للطفلة سناء رفقة الشاهدة في جلسة سرية، أكدت خلالها سناء تعرضها للاغتصاب. وفي هذا الصدد قال ممثل النيابة العامة إن الشاهدة "رغم تراجعها عن شهادتها إلا أنها موضوع مطالبة بإجراء تحقيق".

أطوار الجلسة الماراتونية طالبت خلالها النيابة العامة في مداخلتها بتنزيل أقصى العقوبات على المتهمين، متحدثة عما أسمتها المحاور الثلاثة للقضية: "الطفلة الضحية، والأدلة والشهود، والقرار الجنائي الابتدائي".

وقال ممثل النيابة العامة: "الجنة مذنبون أمام الله والمجتمع ولا عذر لهم"، ملتمسا "عقوبة رادعة زاجرة"، و"الرحمة لطفلة أعدمتم طفولتها.. والرحمة لمجتمع يئن وينتظر الحكم العادل الزاجر"، وتابع: "ألتمس تعديل الحكم الجنائي الابتدائي والقول بأقصى العقوبات... ولو كان النص يسعفني لالتمست الإعدام".

وأضاف ممثل النيابة العامة أن ما تعرضت له الطفلة سناء "أمر مؤلم ينفطر له القلب"، وأن "الأدلة ساطعة سطوع الشمس في السماء"، مستدلا بالخبرة الجينية التي تعتبر "دليلا علميا لا يمكن دحضه"، وزاد أن

“إنكار المتهم ما هو إلا تملص من العقاب”.

كما تحدث المسؤول القضائي ذاته عن كون الطفلة “تنحدر من أسرة فقيرة ولها معاناة كبيرة وقد استقوى عليها المتهمون الثلاثة”، مؤكدا الاختلاف مع المحكمة الابتدائية في تقدير العقوبة، وضاربا المثال بقضية سابقة في قاعة الجلسة نفسها، رفعت حكما ابتدائيا من 12 إلى 25 سنة.

ولم تخل المحاكمة من مرافعات حقوقية ومطالب جمعيات المجتمع المدني بضرورة تعديل مدونة الأسرة ومنظومة القانون الجنائي، معتبرة أن قانون محاربة العنف ضد النساء لم يضمن الحماية الكاملة للنساء والفتيات. قال مولاي سعيد العلوي، المحامي بهيئة الدار البيضاء، إن القضية جاءت في وقت “يعيش المغرب رجة قوية ونقاشا مجتمعيا في أعلى المستويات لإصلاح عدة قوانين، منها مدونة الأسرة والقانون الجنائي”، مذكرا بأن “القضاء هو ملاذ للجميع، وخاصة الضحية”، وزاد: “الجرم ليس في حق سناء بل أيضا في حق المجتمع”.

وفي هذا الإطار حمل عبد الفتاح زهراش، محامي الضحية، مسؤولية ما حدث للحكومة، قائلا: “المسؤولية يجب أن تتحملها الحكومة ككل وعلى رأسها رئيسها عزيز أخنوش”.

يذكر أن دفاع المتهمين تحدث عما أسماه “الضغط من وسائل الإعلام والمجتمع المدني والنيابة العامة”، قائلا إن على “المشرع المغربي التدخل في أي قضية حتى لا يتم التشويش عليها”، ملتصا بالبراءة لموكليه من خلال القيام بقراءة في التصريحات.

